خلال جلسة مجلس النواب أمس:

إرجاء البت في مشروع قانون الاعتماد الإضافي بموازنة الدولة إلى جلسة لاحقة

دعوة الحكومة في جلسة الأربعاء المقبل إلى الرد على استفسارات الأعضاء وتوضيح حجم الأضرار جراء الأمطار والسيول

البدء بمناقشة مشروع القانون البديل للقرار رقم (39) لسنة (91 م) بشأن السجل العقاري

الاستماع إلى المذكرة الإيضاحية لمشروع تعديل قانون المرافعات رقم (40) لعام 2002م

إحالة مشروع تعديل قانون المرافعات مع مذكرته التفسيرية إلى اللجنة المختصة لدراسته

صنعاء/سبأ:

أشاد مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح امس برئاسة الأخ حمير عبدالله الأحمر، نائب رئيس المجلس بالجهود والمواقف الإيجابية لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وإشرافه المباشر على الإغاثة والإنقاذ للمواطنين المتضررين من الكارثة الطبيعية والأضرار الكبيرة التي تعرضت لها محافظتا حضرموت والمهرة وعدد من المناطق على الشريط الساحلي للجمهورية اليمنية جراء الأمطار الغزيرة والسيول التي شهدتها تلك المناطق ونتج عنها اضرار جسيمة وخسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة .

وقرأ أعضاء المجلس الفاتحة ترحماً على أرواح الضحايا الذين قضوا جراء هذه النكبة الأليمة.

وأقر المجلس تأجيل حضور الأخ رئيس الحكومة والوزراء المعنيين للرد على الاستفسارات الاستيضاحية المقدمة من أعضاء المجلس إلى جلسة يوم الأربعاء المقبل على أن تواصل الحكومة جهودها لمواجهة تلك الكارثة الطبيعية ، وعلى ان تبين الحكومة للمجلس في جلسة الأربعاء حجم الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالبلاد جراء تلك الكارثة الطبيعية وتوضيح الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة ذلك.

من جهة أخرى استمع المجلس إلى المذكرة التفسيرية بشأن فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008م قدمها إلى المجلس وزير المالية نعمان طاهر الصهيبي أوضح فيها أن التنفيذ الفعلي للموازنة خلال الفترة الماضية من السنة المالية 2008م أسفر عن بعض المستجدات ومصروفات لا سبيل لتجنبها وقد تطلب فتح اعتماد إضافيا وذلك استنادا للدستور والقانون المالي حيث نصت المادة (89) من دستور الجمهورية اليمنية على موافقة مجلس النواب على نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة وكل مصروف غير وارد بها أو زائد في إيراداتها يتعين أن يحدد بقانون.

كما أشارت المذكرة التفسيرية للحكومة إلى أن المادة (31) من القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته تنص على:"يجب موافقة مجلس النواب على نقل أي مبالغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة ، وكل إنفاق غير وارد بها في تقديراتها يتعين أن يحدد بقانون" ، فإذا طلبت الجهة اعتماداً إضافيا ، يجب أن تتقدم بالطلب الى وزارة المالية لدراسته تمهيدا لعرض مشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد على مجلس الوزراء فإن وافق مجلس الوزراء عليه يحال المشروع إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنه ، ويجب أن تكون الإعتمادات الإضافية في أضيق الحدود ، وان تقتصر على حالات الضرورة القصوى لمواجهة تجاوزات لا سبيل لتجنبها .

حيث بينت الحكومة في مذكرتها التفسيرية أن إجمالي الاعتماد الإضافي المطلوب بلغ مبلغ 660 ملياراًو448 مليون و32 ألف ريال موزعا على أبواب الموازنة العامة للدولة وفقا للتالي:

- الباب الأول: (أجور وتعويضات العاملين) بمبلغ 92 مليار و501 مليون و122 ألف ريال.
- الباب الثاني: (النفقات على السلع والخدمات والممتلكات) بمبلغ 28 ملياراً و23 مليون ريال.
- الباب الثالث (الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية) بمبلغ 537 ملياراً و904 ملايين و198 ألف ريال ونفقات غير مبوبة تتمثل في فوارق الإستراتيجية والزيادة الممنوحة وإكرامية رمضان للجهات غير المبوبة بمبلغ مليار و919 مليوناً و712 ألف ريال .

وأوضح وزير المالية أن اهم أسباب التقدم بالاعتماد الإضافي يرجع الى الاستمرار في دعم المشتقات النفطية وأدى زيادة أسعار المشتقات النفطية عالمياً الى زيادة الدعم للمشتقات النفطية الفعلي والمتوقع خلال عام 2008م عن المعتمد في الموازنة بمبلغ 502 مليار و330 مليون ريال ومواجهة بعض الحتميات التي لا سبيل لتجنبها وتبلغ تلك الحتميات مبلغ 158 ملياراً و117 مليوناً و599 ألف ريال .

كما بينت المذكرة التفسيرية أهم الحتميات وهي المرحلة الثانية من إستراتيجية الأجور لموظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة والوحدات الاقتصادية والمتقاعدين بمبلغ 36 ملياراً و835 مليوناً و642 ألف ريال وكذا الزيادة لموظفي وحدات الجهاز الاداري للدولة والوحدات الاقتصادية والمتقاعدين بمبلغ 42 ملياراً و814 مليوناً و203 آلاف ريال بالاضافة الى صرف إكرامية رمضان لموظفي وحدات الجهاز الاداري للدولة والوحدات الاقتصادية والمتقاعدين بموجب توجيهات فخامة الاخ رئيس الجمهورية مبلغ 34 ملياراً و821 مليوناً و664 ألف ريال وتكلفة الزيادة الممنوحة للمستفيدين من قانون الرعاية الاجتماعية مبلغ 15ملياراً و523 مليوناً و490 ألف ريال الى جانب الفوائد المحلية من عوائد وعمولات الدين المحلي والفارق بين المبلغ الفعلي والمتوقع لعام 2008م والمعتمد في الموازنة بمبلغ 289 ملياراً و123 مليون ريال .

وبينت الحكومة في مذكرتها التفسيرية أنه سيتم تمويل الاعتماد الاضافي من خلال ايرادات الموازنة العامة للدولة والمتاحة والموقعة للسنة المالية 2008م ومن دون أي زيادة على تقديرات العجز من الايرادات النفطية مبلغ 630 ملياراً و448 مليوناً و32 ألف ريال وإيرادات الضرائب بمبلغ 30 ملياراً ريال .

وفي هذا الصدد اقر المجلس أرجاء البت في إحالة مشروع قانون الاعتماد الاضافي الى جلسة لاحقة وفقا للإجراءات المحددة في لائحته الداخلية .

كما أستمع مجلس النواب الى المذكرة الايضاحية لمشروع تعديل قانون المرافعات رقم (40) لعام 2002م قرأها على المجلس الدكتور غازي شائف الأعبري وزير العدل بين فيها ان القصد من مشروع التعديل يأتي تنفيذا للبرنامج الانتخابي لفخامة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وبموجب برنامج الحكومة وخطة وزارة العدل للعام الحالي 2008م .

وبينت المذكرة التفسيرية أن الهدف من تعديل قانون المرافعات والتنفيذ المدني هو تبسيط إجراءات التقاضي باختصار مرحله وكذا تبسيط إجراءات تنفيذ الأحكام بما يؤدي الى سرعة تنفيذها ومنع فتح أي منازعات جديدة تحت أي مبرر بالاضافة الى ذلك تجاوز المواد والنصوص التى تكشف التطبيق العلمي عدم سلامة أحكامها.

وبناء على ذلك اقر المجلس إحالة مشروع تعديل قانون المرافعات مع مذكرته التفسيرية الى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم نتائج ذلك الى المجلس .

وعلى الصعيد ذاته بدأ المجلس بمناقشة مشروع القانون البديل للقرار الجمهور ي بالقانون رقم (39) لسنة 1991 م بشأن السجل العقاري في ضوء تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والقانون الى تنظيم حق الملكية العقارية والحقوق العينية الاخرى في الوحدة العقارية وفقا لنظام التسجيل العيني للوصول الى اعطاء قوة ثبوتية للسجل العقاري وتحقيق الاتفاق التام بين السجل العقاري والواقع القانوني للوحدة العقارية وكذا توفير العلنية التامة للحقوق العينية العقارية المثبتة في السجل العقاري الى جانب تدعيم استقرار الامن الاقتصادي والاجتماعي وانشاء قاعدة معلومات جغرافية دائمة للأراضي بالاضافة الى تشجيع الاستثمار والائتمان العقار ي وحماية واستقرار الملكيات والحد من التنازع العقاري .

وكان مجلس النواب قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه ، وحضر هذه الجلسة الاخ يحي عبدالله دويد ، رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني وعدد آخر من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة ، وسيواصل المجلس أعماله صباح اليوم الاحد بمشيئة الله تعالى .

في بيان لمجلس الشورى حول الأضرار الناجمة عن الأمطار والسيول:

الإشادة بجهود الرئيس في الإشراف والمتابعة لأعمال الإنقاذ والإيواء للمتضررين من السيول

التأكيد أن جهود الرئيس هي تعبير واقعي عن روح قيادية مسئولة يحملها تجاه شعبه وأمته

صنعاء/سبأ:

أثنى مجلس الشورى على جهود فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية ومتابعته الميدانية الحثيثة لأعمال الإنقاذ في المناطق التي تضررت جراء السيول الناجمة عن الأمطار الغزيرة التي هطلت على محافظتي حضرموت والمهرة وعدد من محافظات الجمهورية خلال اليومين الماضيين .

وأعتبر المجلس إشراف رئيس الجمهورية المباشر ومتابعته الشخصية لأعمال الإنقاذ والإيواء للمتضررين تعبيرا واقعياً عن روح قيادية مسئولة يتحلى بها فخامة الأخ الرئيس ، وتعبر في الوقت ذاته عن عمق المسؤولية التي يحملها تجاه شعبه وأمته.

جاء ذلك في الجلسة التي عقدها مجلس الشورى امس برئاسة الاخ عبدالعزيز عبد الغني، رئيس المجلس واستكمل فيها مناقشاته لمشروع الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي ، وعبر أعضاء مجلس الشورى في بيان صدر بهذا الخصوص عن أخلص التعازي إلى عائلات وذوي الضحايا ، سائلين الله العلي القدير أن يخفف عنهم مصابهم وأن لا يريهم بعد هذا مكروهاً.

ودعا المجلس في بيانه جماهير شعبنا إلى التضامن الكامل مع إخوانهم ضحايا السيول في تلك المحافظات وتقديم كل ما يمكن تقديمه من أجل التخفيف من معاناتهم، وذلك تعبيراً عن الأخوة الصادقة التي تجمع بين أبناء الشعب اليمني ، وتجسيداً لهذا الموقف أعلن أعضاء مجلس الشورى عن تبرعهم بقسط يوم من مرتباتهم لصالح المتضررين من كوارث السيول.

وكان أعضاء المجلس قد وقفوا دقيقة حداد وقرؤوا الفاتحة على روح ضحايا السيول في تلك المحافظات.

إلى ذلك وفي سياق مناقشاته لمشروع الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي وصف أعضاء المجلس تلك الإستراتيجية بالمشروع الوطني الهادف إلى بناء الدولة اليمنية الحديثة ، واعتبروا العمل على تنفيذها مهمة وطنية شاملة يتعين على الحكومة بكافة قطاعاتها بالإضافة إلى المجتمع العمل على إنجاحها وفق أعلى مستويات الدقة والنظام، وتوفير كل مستلزمات الدعم والإمكانيات لتنفيذها.

وأشادوا بالبناء المنهجي للإستراتيجية، وبما وفرته من بدائل وحلول ومعالجات، وخلصوا إلى التأكيد على أهمية الإستراتيجية التي قالوا إنها تمثل تعبيراً جلياً عن حرص بلادنا على المضي في تبني عملية الإصلاح على كافة المستويات.

وشدد أعضاء المجلس على أهمية وضع برنامج زمني صارم لتنفيذ الإستراتيجية،والحرص على إيجاد مناخ ملائم يسهم في تفعيل المشاركة المجتمعية عند تنفيذ الإستراتيجية، وبذل جهود كافية على صعيد التوعية والتثقيف في أوساط المواطنين حول ماهية ومفهوم وأهداف الإستراتيجية.

وأكدت المناقشات أهمية التركيز على تأمين الكوادر الكفؤة من أجل تنفيذ الإستراتيجية، والأخذ بالمعايير الموضوعية فيما يتعلق بالتقسيم الإداري، وضرورة استخدام مؤشرات للإنفاق المالي الجاري للسلطة المحلية لعمل القياس الذي سيتيح الفرصة لتحليل الوضع الراهن.

كما طالب أعضاء المجلس بتشكيل جهاز كفؤ لمراقبة أداء السلطة المحلية ومستوى تنفيذ الإستراتيجية وذلك طبقاً للدستور والقوانين النافذة.

وتحدث أمام أعضاء المجلس الاخ عبد القادر علي هلال ، وزير الإدارة المحلية الذي أجاب على استفسارات أعضاء المجلس وقدم ردوداً حول جملة من الملاحظات التي وردت أثناء مناقشة الأعضاء لمشروع الإستراتيجية ، مؤكداً أن الوزارة ستحرص كل الحرص على الأخذ بجملة ملاحظات أعضاء مجلس الشورى ، وأنها ستعمل على أن يكون التقسيم الانتخابي حصيلة للتقسيم الإداري ، وستعمل خلال الفترة المقبلة على العناية بالكوادر وإنشاء نظام معلومات للرقابة على سير الأداء ، لافتا إلى أن مشروع الإستراتيجية قد تضمن إجراءات لقياس الأداء على مستوى الخدمات بمختلف أنواعها.

وقرر المجلس في ختام مناقشاته تشكيل لجنة من لجنة السلطة المحلية والخدمات بالمجلس وممثلين عن وزارة الإدارة المحلية لصياغة التوصيات الخاصة بالموضوع.

حضر الجلسة من الجانب الحكومي الدكتور جعفر حامد ، نائب وزير الإدارة المحلية وعبد السلام الضلعي ، وكيل الوزارة وعمر سالم العكبري ، وكيل الوزارة لقطاع الرقابة وأمين المقطري ، الوكيل لقطاع الموازنة المحلية وخديجة ردمان ، الوكيل لشئون المرأة ومحمد حمود الحمادي ، الوكيل المساعد لقطاع التنمية وحميد نصر الحجري ، الوكيل المساعد لقطاع الموازنة.

إقرار التبرع بقسط يوم من مرتبات أعضاء الشورى لصالح المتضررين من كوارث السيول

دعوة الجماهير إلى التضامن مع إخوانهم ضحايا السيول وتقديم كل ما يمكن لتخفيف معاناتهم

سجل تقديره العالي للنزول الميداني لفخامة الرئيس وتفقده المباشر لأوضاع المواطنين في المناطق المتضررة من السيول

المجلس الأعلى للدفاع المدني يوجه بسرعة إعادة الخدمات إلى المناطق المتضررة

تشكيل لجنة لتقييم حجم الأضرار اللاحقة بالمنازل لوضع المعالجات اللازمة والسريعة

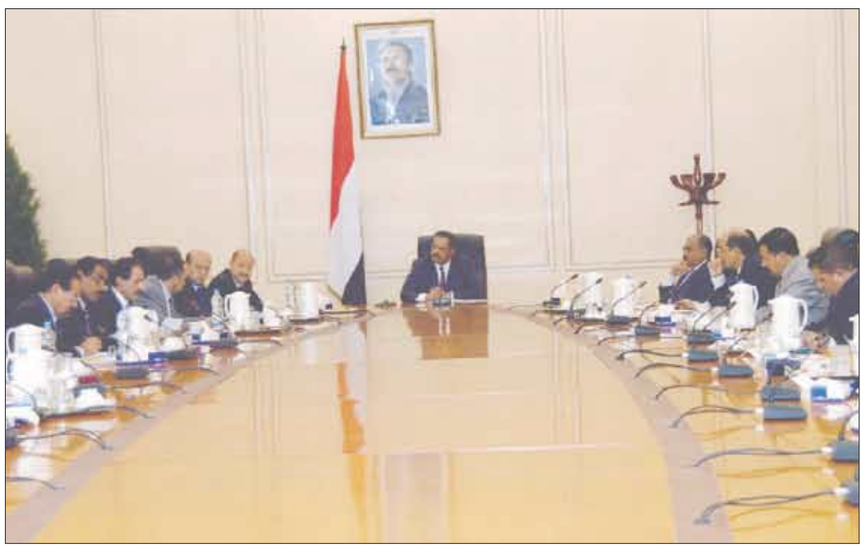

صنعاء /سبأ:

أكد المجلس الأعلى للدفاع المدني في اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى الدكتور علي محمد مجور، إعطاء الأولوية الكاملة لمواصلة عمليات الإنقاذ والإغاثة والإيواء للمتضررين جراء الأمطار الغزيرة التي شهدتها محافظتا حضرموت والمهرة خلال اليومين الماضيين.

ووجه المجلس جميع الوزارات الخدمية بسرعة إعادة الخدمات الأساسية إلى المناطق والمديريات المتضررة وعلى وجه الخصوص الطرق وضمان حركة النقل للمواطنين وتسهيل مهام فرق الإغاثة الميدانية، مع الأخذ بعين الإعتبار استخدام طائرات الهيلوكبتر لإنقاذ المواطنين الذين لاتزال السيول تحاصرهم في بعض مناطق وادي حضرموت.

وشكل المجلس لجنة برئاسة وزير الأشغال العامة والطرق للقيام بعملية تقييم حجم الأضرار التي لحقت بالمنازل على نحو دقيق في كافة المناطق المتضررة بهدف وضع المعالجات اللازمة والسريعة لها.

وكلف الإجتماع الجهات المعنية بالتواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة لطلب مساهمتها العاجلة في عمليات الإنقاذ والإغاثة وتقديم المساعدات الضرورية في الظروف الراهنة.

وأقر المجلس فتح حساب خاص لدى البنك المركزي اليمني والبنوك الأخرى برقم موحد لاستقبال التبرعات والمساعدات المالية من قبل الإخوة المواطنين والقطاع الخاص وتحت إشراف اللجنة العليا للإغاثة، بحيث تقوم السلطات المحلية بتخصيص الأماكن اللازمة لإستقبال المساعدات العينية والمواد الغذائية والإسعافية في المناطق المتضررة وبخاصة سيئون والغيضة ، مع العمل على نقل المواطنين من المباني الطينية المتشربة بمياه الأمطار والسيول إلى مراكز إيواء آمنة ، ولفترة تسمح بالإطمئنان على سلامة تلك المنازل ، وذلك حماية لسكانها في إحتمال تشققها وإنهيارها لاحقا.

وكان المجلس الاعلى للدفاع المدني قد استعرض في اجتماعه التقارير الاولية المقدمة من الاخوة وزراء الداخلية والاتصالات وتقنية المعلومات والنقل والكهرباء والنفط والمعادن، ووكيلي وزارتي الاشغال العامة والطرق والصحة العامة والسكان، ورئيس المؤسسة الاقتصادية اليمنية، حول حجم الأضرار البشرية والمادية التي خلفتها الأمطار والسيول، والإجراءات العاجلة التي تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية لتنفيذ عمليات الإنقاذ والإغاثة للمواطنين واعادة الاتصالات وجزء من التيار الكهربائي لعدد من المناطق المتضررة والتي ما زالت السيول تحول دون إعادتها على نحو كامل .

واوضح تقرير الاخ وزير الداخلية ان المعلومات الاولية تؤكد ان اجمالي المباني المهدمة كليا وجزئيا يبلغ 733منزلا في مديريات وادي وصحراء حضرموت وثلاثة في ساحل حضرموت .. موضحا ان عدد الوفيات حتى صباح أمس بلغت 58 شخصا .. مشيرا الى انه قد تم ايواء نحو ثلاثة آلاف شخص فيما لا يزال ثمانمائة شخص محاصرين في منطقة بير حبان بوادي حضرموت يتم حاليا تجهيز طائرات الهيلوكبتر للمساهمة في عملية انقاذهم .

واوضح التقرير الاولي للاخ وزير الداخلية حجم الاضرار في محافظة المهرة .. مشيرا الى فقدان خمسة اشخاص فيما بلغ اجمالي المنازل المهدمة كليا 176منزلا والمهدمة جزئيا 296 منزلا الى جانب جرف 280 مزرعة مع تجهيزاتها وغرق عدد 50 قارب صيد، وتناول التقرير الاضرار في محافظات كل من ابين وشبوة وحجة وتعز وامانة العاصمة وعمران ولحج .. مؤكدا انها كانت اقل مما حدث في محافظتي حضرموت والمهرة .. منوها الى ان عدد المنشآت الحكومية المتضررة وصل الى 84 منشأة الى جانب ثلاثة مساجد .

وسجل المجلس تقديره العالي للنزول الميداني لفخامة الاخ رئيس الجمهورية وتفقده المباشر لاوضاع المواطنين في المناطق المتضررة في محافظتي حضرموت والمهرة، وتأثيره الايجابي الكبير على عمليات الانقاذ والاغاثة والتخفيف على المواطنين في تلك المناطق.

أخي الناخب
أختي الناخبة

احرص على اصطحاب بطاقتك الشخصية عند طلب الحصول على بطاقة بدل فاقد

اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء